رأي القدس

الظواهري واشرطته وعروضه

■ فاجأ الدكتور ايمن الظواهري نائب زعيم تنظيم القاعدة الكثيرين، خاصة في الادارة الامريكية، بظهوره في شريط مصور، بعد اقل من عشرة ايام من اصدار الشيخ اسامة بن لادن شريطا صوتيا، ليؤكد مجددا انه ما زال على قيد الحياة، وان الغارة الامريكية التي استهدفت منزلا في قرية باكستانية حدودية وادت الى مقتل 18 شخصا، معظمهم من النساء والاطفال، لم تؤت اكلها بالتخلص منه.

ظهور الرجلين الاول والثاني في تنظيم القاعدة في اشرطة صوتية او مصورة هو في حد ذاته مصدر قلق وازعاج للادارة الامريكية التي انفقت حتى الان ثلاثمئة مليار دولار في حربها ضد الارهاب، ولكن اصدارهما تهديدات بتنفيذ عمليات ضد اهداف امريكية داخل الولايات المتحدة نفسها يشكل صداعا امنيا تترتب عليه خسائر مادية اضافية.

ويبدو واضحا من خلال شريط الظواهري الاخير ان الرجل يملك قدرة على الحركة بحرية اكبر من زعيمه، فنوعية الشريط المصور كانت جيدة، كما ان سرعة تصويره وايصاله الى قناة «الجزيرة» تطرح العديد من علامات الاستفهام حول كل النظريات التي تقول ان الرجل مطارد في منطقة القبائل الحدودية.

القراءة الاولية للشريطين، تكشف ان الشيخ اسامة بن لادن ليس على اتصال مباشر مع نائبه، وانهما في مكانين متباعدين، فشريط زعيم القاعدة الصوتي كان رديئا من الناحية التقنية وتم اصداره وارساله على عجالة الى قناة «الجزيرة» للرد على تكهنات خبراء الارهاب الغربيين والعرب التي افادت بان الرجل قد يكون انتقل الى الدار الآخرة بفعل مرض او اصابة قاتلة في منطقة الزلزال في كشمير. مضافا الى ذلك ان الشريط تضمن اسلوب الشيخ بن لادن وخلا تماما من اسلوب الدكتور ايمن الظواهري واستعاراته البلاغية المعروفة.

الدكتور الظواهري اتهم الرئيس بوش بالكذب، ودعاه الى دخول الاسلام، وحذره من رفض الهدنة التي عرضها عليه زعيمه، وهذا يؤكد ان تنظيم القاعدة يريد تقديم نفسه على انه تنظيم يملك اجندة سياسية، وليس تنظيما ارهابيا كل هدفه هو القتل على اسس طائفية او عرقية.

توارد اشرطة زعيم القاعدة ونائبه بهذه الكثرة ربما يفقدها مفعولها، ويقلل من اهتمام اجهزة الاعلام العالمية ببثها، ولكن يظل من الجائز القول في الوقت نفسه انها دليل اضافي على خسارة الادارة الامريكية للحرب على الارهاب.

فهذه الحرب انطلقت بهدف القضاء على تنظيم القاعدة، وقتل زعيمه ونائبه علاوة على الملا عمر زعيم حركة «طالبان»، وبعد خمس سنوات والخسائر المادية والبشرية الضخمة، ما زال الثلاثة على قيد الحياة، ويهددون بهجمات انتقامية ضد الولايات المتحدة.

فمن اللافت، ان الحكومة البريطانية قررت ارسال حوالي خمسة آلاف جندي الى افغانستان لمواجهة العمليات المتزايدة ضد اهداف غربية التي يشنها تنظيم القاعدة وانصار حركة طالبان. ومن المفترض، لو كانت الحرب على الارهاب تسير على ما يرام، ان تسحب الحكومة البريطانية قواتها من افغانستان والعراق، لا ان تبعث قوات اضافية.

الدكتور الظواهري سيظل هدفا اكيدا لقصف امريكي يريد القضاء عليه، مثلما كان عليه الحال في السنوات الخمس الماضية، ولكن يبدو انه نجح في تضليل الاجهزة الامنية الامريكية التي تطارده مرة اخرى، واحدث شرخا بينها وبين نظيرتها الباكستانية، وزاد من غضب الشعب الباكستاني على رئيسه برويز مشرف الذي سمح للامريكان بشن غارات على قرى افغانية وقتل ابرياء دون التشاور مع حكومته.

معادلة التوافق الفلسطيني: حماس لإصلاح الداخل وعباس لمفاوضة الخارج

د. عصام نعمان *

■ لعل الغاية الرئيسية من وراء خوض «حماس» الإنتخابات التشريعية هي تجديد إرادة المقاومة وتزخيمها وتصليبها. الغاية المتوخاة تحققت وأفرزت مفاعيل إيجابية فلسطينيا وعربيا وإسلاميا. من هنا تطالب «حماس»نفسها كما يطالبها جمهورها وأنصارها ومؤيدوها بأن تبقى، كما هي في واقعها ومرتجاها، رأس رمح وقدوة صالحة لمقاومة واعية ومتواصلة.

غير أن «حماس»، إلى كونها مقاومة مصممة على أن تبقى كذلك، هي أيضا غالبية نيابية مرشحة لأن تؤلف حكومة. هذا الإعتبار مفيد ومزعج في آن. فهو مفيد لأنه يمكّن «حماس» من تنفيذ برنامجها الإصلاحي، لكنه مزعج لأنه يحدّ من تنفيذ أهدافها الوطنية بالنظر إلى مواقف سلبية نابعة من الداخل (موقف حركة «فتح» (ومن الخارج(موقف إسرائيل وسلبية الولايات المتحدة وسائر اطراف اللجنة الرباعية). ماذا يقتضي أن تفعل «حماس» إذاً للتوفيق بين المتطلبات التي تفرضها أهدافها العليا وبرنامجها الوطني والإصلاحي من جهة والتحديات النابعة من أطراف ومواقف فاعلة في الداخل والخارج من جهة أخرى؟

لا سبيل ولا جدوى ولا مصلحة في أن تتخلى «حماس» عن مسوّغ وجودها وعن هويتها ووظيفتها وهي المقاومة. «حماس» يجب أن تبقى مقاومة وان تحاذر التحوّل حكومةً وسلطةً في ظروف تبدو غير ملائمة لئلا تفقد مسوّغ الوجود والهوية والوظيفة. لذا يقتضي أن تكون «حماس» المرشد الأعلى والموجّه الحكيم للحكومة العتيدة، وأن تلعب هذا الدور بكفاءة وفعالية. إن من شأن صفة المرشد ودور الموجّه تمكين «حماس»، من خلال إعتماد الإنفتاح والمرونة، من أن تتعاون مع «فتح» وسائر القوى السياسية الممثلة في المجلس التشريعي لتنفيذ برنامجها الإصلاحي في الداخل. كذلك فإن تجنّب «حماس» مسؤولية رئاسة الحكومة الجديدة والمشاركة الظاهرة في عضويتها يعفيها من «موجبات» التخلي عن سلاحها ودورها كمقاومة، والإعتراف بإسرائيل، وإعتماد إتفاقات اوسلو، وإلتزام «خريطة الطريق». وغني عن البيان ان ما تعتزم الحكومة العتيدة تحقيقه من إصلاحات في الداخل وإتفاقات مع الخارج سيجري التفاهم عليه بين القوى والأطراف المشاركة فيها، وتضمينه تاليا البيان الوزاري لنيل ثقة المجلس التشريعي على أساسه.

إن تركيبة الحكومة الجديدة وبرنامجها هما أساس النهج المقترح إعتماده في هذه المرحلة. يجب أن تحرص قيادة «حماس»على صيغة الشراكة السياسية مع القوى الفاعلة في البلاد وفي المجلس التشريعي، وطليعتها «فتح». كما يقتضي أن تغلّب «فتح» وسائر القوى الفاعلة في البرلمان مطلب الوحدة الوطنية في المبدأ والممارسة خلال هذه المرحلة العصيبة. ذلك أن صيغة الشراكة السياسية المبنية على قاعدة الوحدة الوطنية تمكّن «حماس» كما «فتح» من أن تلعبا في آن دور الحكومة والمعارضة. فـ«حماس» تستطيع من خلال المشاركة غير المباشرة في الحكومة وإختيار أعضائها وصياغة برنامجها أن تحقق الكثير من بنود برنامجها الإصلاحي، كما تستطيع من خلال رقابتها على الحكومة في المجلس التشريعي أن تمارس دور المعارضة في المحاسبة والتصحيح والتصويب. كذلك تستطيع «فتح» من خلال وجودها الكثيف في إدارات السلطة ومؤسساتها وأجهزتها الإشتراك في العمل الحكومي الإجرائي، كما تستطيع من خلال كتلتها البرلمانية مراقبة الحكومة ومحاسبتها وتصويب أدائها.

إذا أخفقت «فتح» وسائر القوى السياسية الممثلة في المجلس التشريعي في إستجابة مطلب المشاركة في حكومة وطنية جامعة، فإن بإمكان «حماس» تأليف مثل هذه الحكومة من شخصيات مستقلة تجمع بين العلم والاختصاص والكفاءة والخبرة والنزاهة، وان تتبنى برنامجا إصلاحيا وسياسيا يكون وليد مناقشات مؤتمر وطني يدعو إليه الرئيس محمود عباس، وإذا تمنّع تدعو إليه «حماس» دونما تردد، وتتحمل «حماس» وغيرها من القوى السياسية الممثلة في البرلمان مهمة الدفاع عن البرنامج المعتمد وعن الحكومة الناهضة إلى تنفيذه.

سواء شاركت «فتح» وغيرها من القوى السياسية في الحكومة الوطنية الإئتلافية الجامعة أو آثرت التخلف عن الوفاء بهذه المهمة التاريخية في هذه المرحلة، فإن الأمر في كلا الحالين يستوجب تعاونا وثيقا مخلصا وهادفا بين «حماس» ومحمود عباس. فالرئيس الفلسطيني مسؤول منتخب من الشعب، وولايته تمتد لثلاث سنوات قادمة، وهو في الوقت نفسه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، لا سيما في شتاته الواسع على مدى العالم كله، وهو قائد ذو مكانة في تاريخ النضال الفلسطيني، وهو شخصية معروفة وذات صدقية في المحافل الدولية. كل ذلك زائد خطورة التحديات والمرحلة العصيبة الراهنة تفرض على الطرفين، بل على جميع الأطراف الوطنية، الإرتفاع إلى مستوى هذه التحديات والأخطار والحرص على التعاون بجدية وإخلاص لمواجهتها بفعالية إستثنائية.

هذا على الصعيد السياسي. أما على الصعيد الدستوري فتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي الفلسطيني هو الذي يقوم مقام الدستور في تحديد طبيعة العلاقة وحدودها بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (محمود عباس) ورئيس الوزراء والحكومة. فالشؤون الداخلية محصورة صلاحياتها برئيس الحكومة والحكومة، بينما الصلاحية في الشؤون الخارجية تبقى مسؤولية الرئيس. ولا سبيل، في ظل التركيبة الراهنة للمجلس التشريعي، تعديل القانون الأساسي لأن تعديله يتطلّب موافقة ثلثي أعضائه، أي 88 نائباً من اصل 132، في حين أن غالبية «حماس» لا تتعدى الـ74 نائبا .

فوق ذلك، تنص المادة 40 من القانون الأساسي على أن الرئيس يعيّن ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي أعمالهم، الأمر الذي يحول دون تمكين الحكومة التي يفترض أن تسيطر عليها الغالبية البرلمانية من إجراء أية تعديلات في هذا المجال من دون موافقة الرئيس. ثم ان الرئيس هو «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وهذه السلطة تشمل جميع أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد أعطى القانون الأساسي الرئيس صلاحية الإشراف المباشر على جهاز الإستخبارات والأمن الوطني وقوات الـ17 والحرس الشخصي وسلاح البحرية، بينما أعطى رئيس الوزراء صلاحية الإشراف على أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني. كذلك فإن صلاحية حفظ النظام والأمن الداخلي تبقى، بموجب القانون الأساسي، مسؤولية رئيس الوزراء.

للرئيس الحق في إختيار رئيس الوزراء وتكليفه تشكيل الحكومة، وله سلطة إقالته أو قبول استقالته. مع العلم أن رئيس الوزراء مسؤول أمام الرئيس عن أعماله وأعمال حكومته، بينما يبقى رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين مسؤولية فردية وتضامنية أمام المجلس التشريعي. غير ان صلاحية الإشراف على أعمال الوزراء والوزارات والمؤسسات العامة التابعة للحكومة تبقى لرئيس الوزراء.

هكذا يتبين أن ثمة تداخلا بين صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وصلاحيات رئيس الوزراء، لاسيما ما يتعلق منها بالأجهزة الأمنية وحفظ النظام العام والأمن الداخلي. من هنا تنبع أهمية التوافق بين قيادة «حماس» ومحمود عباس بالنظر إلى دوره المفتاحي على الصعيدين الدستوري والسياسي. فالرئيس عباس يبدو في وضع يمكّنه من أن يكون اللاعب الأول على صعيد الخارج في كل ما له صلة بإسرائيل والولايات المتحدة وأطراف اللجنة الرباعية والاتفاقات والسياسات والترتيبات السابقة للإنتخابات التشريعية الأخيرة. لكن عباس لا يستطيع إن ينفرد بتقرير الأمور السالفة الذكر أو ممارستها بمعزل عن رضى «حماس» وموافقتها الصريحة أو الضمنية. كما لا يستطيع عباس أن يتجاهل دوره الوطني كرئيس لمنظمة التحرير، المسؤولة بصورة عامة عن العمل الوطني الفلسطيني ومتطلباته على جميع المستويات وفي كل الأمكنة والمناطق والقارات.

لعل المعادلة الأنسب في تحديد العلاقة بين «حماس»وعباس هي في أن تكون الأولى الجهة المسؤولة عن شؤون الأمن والإصلاح الأمني والإداري والاقتصادي والاجتماعي في الداخل، والثاني المسؤول الأول عن العلاقات والمفاوضات مع الدول والهيئات والقوى السياسية في الخارج. مع التأكيد على أن كلا الطرفين محكوم عليه بمراعاة القوى الأخرى الممثلة في المجلس التشريعي أو المشاركة في الحكومة وبالتعاون الوثيق معها في حدود البيان الوزاري للحكومة المبني على التوصيات أو الخلاصات التي يكون المؤتمر الوطني الذي سبقت الإشارة إليه قد توصل إليها.

ولعل بمقدور «حماس»، كحركة مقاومة، أن تعلن في الوقت الذي تراه مناسبا وبلسان المسؤول الذي تراه مناسبا أنها تعترف بوجود إسرائيل كأمر واقع يمكن التعامل معه في إطار مبادئ الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي المتعلقة بالسلم والحرب، لكنها لا يمكن أن تعترف بما نجم عن وجودها كأمر واقع من أعمال ونتائج مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها جميعا وأحكام القانون الدولي، لاسيما ما يتعلق منها بالإحتلال والإستيطان وإقتلاع السكان من ديارهم وبيوتهم وتشريدهم ومنع عودتهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وتدميرها والتنكيل بالشعب الفلسطيني وحرمانه حقوقه الإنسانية والمدنية.

ربما بهذه المقاربة للأحداث والتحديات السابقة واللاحقة للإنتخابات المفصلية التي جرت في 25 كانون الثاني (يناير) 2006 تستطيع السلطة الوطنية أن تستمر في العمل و«حماس» أن تستمر في المقاومة في إطار من التوافق على أهداف العمل الوطني الفلسطيني ونهجه في هذه المرحلة.

* كاتب وسياسي من لبنان

ايران تحتفل بالثورة ... وتواجه التحدي النووي

د. سعيد الشهابي *

■ أجواء احتفالات ايران بالذكرى السابعة والعشرين لثورتها الاسلامية التي تحل هذه الايام لم تتأثر بتزامنها مع موسم العاشوراء الذي تختفي فيه عادة مظاهر الابتهاج فحسب، بل ان الاجواء السياسية والضغوط الغربية المسلطة على ايران ساهمت ايضا في تلبيد سماء طهران والمدن الايرانية ببعض السحب. وفي الوقت الذي يبتهج فيه الايرانيون بالسحب الكثيفة التي تؤذن عادة بهطول الامطار، والثلوج التي حولت قمم جبال «ألبورز» الى قطع بيضاء، نظرا لما يعنيه كل ذلك من تخفيف حدة الجفاف التي عمت المنطقة في السنوات الاخيرة، فان السحب السياسية تقلق الجميع، السياسيين والمواطنين على وجه السواء. مع ذلك لا تبدو البلاد في أزمة حقيقية، ولا يبدو نظامها مهددا بالخطر من الداخل او الخارج. صحيح ان الانفجارات التي حدثت في بعض المناطق في الشهور الاخيرة، وآخرها الاسبوع الماضي في الاهواز، خلقت حالة توتر غير معلنة، ولكن الضغوط الخارجية بشأن المشروع النووي الايراني ربما ساهمت في تشجيع النظام على التشبث بسياساته في هذه القضية، بعد ان اصبح المشروع عنوانا وطنيا عاما لا يختلف الايرانيون بشأنه. وهكذا يبدو المشهد الايراني اكثر تعقيدا مما كان عليه في السابق. ويعتقد بعض كبار المسؤولين في اجهزة الجمهورية الاسلامية ان الظروف الاقليمية والدولية تسير عموما لصالحهم، برغم ما يبدو احيانا من اجواء مقلقة. وآخر هذه التطورات فوز حركة المقاومة الاسلامية في فلسطين (حماس) بالانتخابات التشريعية الاخيرة، وبروزها كأقوى قوة في فلسطين. وبالميزان الاستراتيجي فان ذلك التطور انتصار للايديولوجية السياسية والاستراتيجية التي طرحتها ايران منذ انتصار ثورتها في 1979. ويكفي الاشارة الى انه في الوقت الذي رفض فيه اغلب سياسيي العالم التصريحات السلبية للرئيس الايراني، احمدي نجاد، حول الدولة العبرية، فقد عبر بعض زعماء حماس عن موقفهم تجاه تلك التصريحات بتصريحات ايجابية في اغلبها. وما تزال العقيدة السياسية لتلك الحركة مطابقة لما طرحه الامام الخميني في الايام الاولى للثورة بان «اسرائيل» غدة سرطانية في العالم الاسلامي يجب اقتلاعها. وشيئا فشيئا، تزداد حالة الاستقطاب في المنطقة بين تيارين رئيسيين: احدهما يعتقد بضرورة مواجهة ما يسميه المشروع الغربي ـ الصهيوني في الشرق الاوسط، والآخر يبذل جهودا مضنية لفرض حالة تطبيع مع قوات الاحتلال الاسرائيلية ضمن خطط التسوية تارة، وضمن تيار التغريب ثانية، وفي اطار الاستسلام السياسي للهيمنة الامريكية ثالثة.

ولاستكمال معالم المشهد الايراني في اطاره الاستراتيجي، تبدو طهران هي الأوفر حظا من نتائج السياسات الغربية في المنطقة. فالدعم الغربي للانظمة الاستبدادية طوال العقود الماضية ادى الى بروز رأي عام عربي واسلامي معاد للسياسات الغربية، حتى بلغ الامر الى بروز الحركات الارهابية والمتطرفة التي تستهدف الوجود الامريكي بشكل اساسي. كما ان تشجيع العملية الديمقراطية في الشرق الاوسط، وهي السياسة التي اعلنتها واشنطن بعد اسقاط النظام العراقي قبل ثلاث سنوات تقريبا، ادى الى فوز تيارات اسلامية مزعجة للولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص. فابتداء بتركيا التي وصل الاسلاميون فيها الى الحكم بعد ثمانين عاما من هيمنة أبشع نظام علماني تغريبي في المنطقة، مرورا بالعراق التي فاز فيها التيار الاسلامي الشيعي في اول انتخابات برلمانية بعد سقوط النظام، وهو أبعد التيارات السياسية العراقية عن السياسات الامريكية واقربها الى ايران، ومصر التي فاز الاخوان المسلمون في انتخاباتها الاخيرة بخمس المقاعد البرلمانية برغم ما مارسته السلطان من اساليب قمعية ضد الجماعة، ووصولا الى فوز حماس في اول انتخابات تشريعية من نوعها، تبدو التطورات السياسية في العالم الاسلامي سائرة باتجاه لا يصب لصالح السياسات الامريكية. يضاف الى ذلك ان اسقاط نظام طالبان في افغانستان التي لم تكن على علاقات طيبة مع ايران كان تطورا ايجابيا من وجهة النظر الايرانية. والواضح ان الغرب دخل في دوامة من السياسات والسياسات المضادة للتعاطي مع التطورات السياسية والامنية في العالم، لم تحقق اهدافه، بل زادت مهماته تعقيدا، واصبحت مشاكله تتجدد بسبب سياساته غير المنطقية. فدعمه غير المشروط لـ«اسرائيل» اصبح مشكلة في ذاته، دفعته لاعلان مواقف غير مقبولة بشأن التعاون مع «حماس» بعد فوزها في الانتخابات، والتصدي لايران بشأن مشروعها النووي. ولوحظ ان المواقف الغربية اصبحت أسيرة للسياسات الامريكية التي تنطلق اساسا على خلفية الدعم غير المشروط للاحتلال الاسرائيلي، وعليه تؤسس كافة سياساتها ومواقفها الخارجية.

ولذلك تتجه الامور بشكل عام الى حالة من الاستقطاب الفكري والايديولوجي والسياسي في العالم الاسلامي رافض لسياسات الولايات المتحدة، التي أصبحت تحرج اصدقاءها قبل أعدائها. فموقفها المتشدد ازاء المشروع النووي الايراني يقابله صمت مطبق ازاء ما تمتلكه «اسرائيل» من أسلحة نووية تعتبر من أشد انواع أسلحة الدمار الشامل فتكا. وحتى عندما اعتقلت السلطات الاسرائيلية عالم الذرة الاسرائيلي، موردخاي فعنونو، في مطلع الثمانينات وسجنته 18 عاما بسبب كشفه بعض تفصيلات المشروع النووي الاسرائيلي لم تتدخل واشنطن للدفاع عنه او حتى المطالبة باطلاق سراحه. وعندما طرح الغربيون مواقفهم من «حماس» بعد فوزها لم يتعرضوا لمسألة الاحتلال نفسها، ولم يطرحوا الارهاب الاسرائيلي المتواصل، وتناسوا ان مناحيم بيغين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، كان في 1947 مطلوبا لدى السلطات البريطانية بتهمة الارهاب، وان اريل شارون شارك شخصيا في اعمال ارهابية ضد الفلسطينيين في الخمسينات. هذه الازدواجية في السياسات والمواقف في العقود الثلاثة الاخيرة، دفعت العالمين العربي والاسلامي، ودول أمريكا اللاتينية ودولا اخرى في افريقيا وآسيا، الى مشاعر معادية للسياسات الامريكية، تراكمت تدريجيا حتى اصبحت واشنطن عاجزة عن تمرير ما تريد من قرارات في المحافل الدولية. فشنت الحرب ضد العراق بدون قرار من مجلس الأمن الدولي، واصبحت تلك الحرب ونتائجها تحاصر الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطاني. ونجم عن ذلك توتر العلاقات بين واشنطن والامين العام للامم المتحدة الذي ما برح يكرر عدم شرعية تلك الحرب. وفشلت واشنطن في محاولاتها المتكررة لاستصدار قرارات دولية ضد ايران، ولم تستطع حتى الآن احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي. كما فشلت في اقناع مجلس الحكام بالوكالة الدولية للطاقة الذرية باصدار قرارات وفق ما تريد، واصبحت تقترب من الاصطدام مع رئيسها، الدكتور محمد البرادعي. وآخر فشل لها تمثل برفض البرادعي تقديم تقرير مستعجل للوكالة حول المشروع الايراني. اما ما يبدو من اتفاق بين الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن الدولي ومعها ألمانيا في الاجتماع الذي عقد قبل يومين في لندن، باعطاء طهران فرصة الى ما بعد اجتماع مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد كان أتفاقا توفيقيا يهدف لحفظ ماء وجه الدول الغربية، وليس قرارا حاسما وفق الخطة الانكلو ـ أمريكية.

وثمة عدد من الاسباب التي تعيق «تدويل» الصراع الامريكي مع ايران. السبب الاول والاهم ان ايران لم تقم حتى الآن بعمل مناقض لبنود الاتفاقية الدولية للحد من انتشار الاسلحة النووية (ان بي تي) وهي الاتفاقية التي ترفض «اسرائيل» حتى الآن التوقيع عليها، والتي تسمح للايرانيين بتخصيب اليورانيوم وفق احتياجاتهم لتشغيل مفاعلاتهم لتوليد الطاقة. والثاني ان ايران تعاونت بشكل معقول مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسمحت لمفتشيها بمراقبة انشطتها في هذا المجال، ولم تعرقل مهماتها خلال زياراتها الى المواقع الايرانية، والثالث ازدواجية السياسات والمعايير الامريكية بشأن المشاريع النووية، الامر الذي يبعث الشكوك لدى الدول الاخرى التي تعارض تلك السياسات وتشعر ان لدى واشنطن اجندة سياسية غير معلنة، وان سياساتها محكومة بتأثيرات اللوبي الصهيوني الذي اصبح يوجه سياساتها الخارجية بشكل كبير. والرابع ان واشنطن لن تحقق اجماعا دوليا على هذا الحصار، فقد فشلت كافة محاولاتها لاقناع روسيا والصين بمسايرة سياساتها تجاه ايران. خامسا ان اي تهديد بفرض حصار اقتصادي على ايران سوف ينعكس سلبا على الاوضاع الاقتصادية الغربية على وجه الخصوص، بسبب الارتفاع الكبير المتوقع في اسعار النفط، وهو عامل مهم في تحديد الموقف الدولي. سادسا عدم وجود قناعة لدى دول العالم بجدوى التصعيد مع ايران، خصوصا بعد كارثة العراق التي تأسست على معلومات غير دقيقة، وأدت الى تصاعد العنف والارهاب بدلا من احتوائه، وأصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا تتحملان تبعات الحرب التي شنت خارج الاجماع الدولي.

من جانبها تطرح ايران موقفها بقدر من المنطق. فهي تقول اولا ان الموقف الامريكي سياسي بالدرجة الاولى وليس قائما على اساس الحرص على الأمن والسلام الدوليين. ثانيا ان مشروعها قام في الاساس بموافقة غربية على نطاق واسع. ففي 1974 قامت شركة ألمانية ببناء مفاعلين نوويين لايران، وفي العامين التاليين شاركت شركات المانية وفرنسية في توفير معدات مهمة للمشروع النووي الايراني. وتقول ايران انه على مدى العشرين عاما الماضية تصاعدت احتياجاتها للطاقة الكهربائية بنسبة 8,7 بالمئة سنويا. يقابل ذلك هبوط انتاجها النفطي من ستة ملايين برميل الى اربعة ملايين برميل يوميا، وزيادة عدد سكانها من ثلاثين الى اكثر من سبعين مليونا، وبالتالي اصبح عليها ان تسعى لتنويع مصادر طاقتها الكهربائية، وان المشروع النووي يوفر ذلك. وتؤكد دعواها بانها اصبحت تنفق اكثر من اربعة مليارات دولار سنويا لاستيراد المشتقات النفطية الضرورية لتوفير احتياجاتها المتزايدة. في ضوء هذه الحقائق اصبح مشروعها النووي حاجة استراتيجية لها. وتؤكد طهران ان المؤاخذات الامريكية لا تستند الى الوقائع، بل تقوم على اساس محاكمة النوايا، والادعاء بانها تسعى لتصنيع سلاح نووي، بينما تلوذ واشنطن ومعها العواصم الاوروبية بالصمت ازاء المشروع النووي الاسرائيلي الذي أنتج أكثر من مائتي رأس نووية، فهي القوة النووية الوحيدة في الشرق الاوسط. ومع ان القرار 687 الذي صدر عن مجلس الامن الدولي حول العراق اثناء ازمة الكويت يطالب باخلاء الشرق الاوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل، فان المجتمع الدولي فشل في اتخاذ اية خطوة لتحقيق ذلك، وبقي القرار في شقه المتعلق بهذه المسألة معلقا. وتواصل طهران أدلتها للدفاع عن نفسها، مشيرة الى قائمة من تصريحات مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تؤكد على تعاونها مع فرق التفتيش، وانها ملتزمة بما تمليه عليها التزاماتها وفق معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.

وفيما تتحرك الاوضاع متجهة نحو المزيد من التوتر، يبدو الوضع مهيأ لواحد من أمور ثلاثة: فاما الانفراج بوضع ضوابط توافقية للمشروع النووي الايراني، او ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية بشكل تصاعدي حتى استصدار قرارات دولية ضد ايران (وهو أمر صعب جدا في ضوء الشكوك في النوايا الامريكية)، او العمل الأخطر في هذه السيناريوهات، لان في ذلك تعديا على سيادة بلد آمن وانتهاكا صارخا للقوانين الدولية، وتفجيرا لأزمة لن تنتهي بسهولة.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

«التجربة الدنماركية»

محمد كريشان

■ أخيرا اعتذرت الصحيفة الدنماركية عن الرسوم الساخرة المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، لكن لا أحد يدري الآن ما إذا سيكون ذلك كفيلا لوحده بإنهاء الضجة الكبيرة التي أثارتها هذه القضية خاصة بعد ما سارت على خطى ذات الصحيفة «تضامنا» صحف نرويجية وسويدية، فالمهم هنا أن معركة رأي عام وضغوطات استطاعت أن تجبر الصحيفة في النهاية على الاعتذار رغم كل التشدد الذي أبدته في البداية وكذلك الرأي العام الداخلي في البلد والحكومة التي قال رئيسها ان حرية الصحافة والتعبير «مطلقة» و«غير خاضعة للنقاش» مما دفعنا نحن «المتخلفين» و«المعادين للحريات» للتأكيد على ضرورة التفريق بين حرية إبداء الرأي، وهي مقدسة فعلا، وبين الاستهزاء والإساءة لنبي له مليار ونصف المليار من أتباعه في العالم من بينهم 200 ألف في الدانمرك نفسها.

ربما يكون سلاح مقاطعة البضائع الدنماركية التي فعّلت بشكل كبير ومتسارع هذه الأيام هي التي جعلت القضية تتحول في النهاية إلى قضية مصالح تجب مراعاتها وليس قيم احترام للآخر يجب صونها فالشعب الدنماركي بملايينه الخمسة يعتمد أساسا على الزراعة وتربية الأبقار ومنتجاتهما وحين تشير بعض التقارير إلى أن نصف هذا الإنتاج الزراعي والحيواني يصدر للسعودية فإن توقف الرياض وحدها عن الاستيراد سيصيب نصف الاقتصاد الدنماركي الزراعي والحيواني بأضرار فادحة جعلت مثلا أحد أصحاب المصانع الكبرى وهو «لارا هود» يقول إن هذه المقاطعة لو استمرت عدة أشهر سنخسر المليارات وسنسرح من العمال والموظفين 30 ألف موظف وعامل.

لا يستبعد أن يكون اعتذار الصحيفة الدنماركية جاء بضغوط داخلية وازنت في نهاية المطاف مكرهة بين الحسابات جميعها في قضية بدأت تكبر ككرة الثلج وجعلت المفوضية الأوروبية تتحدث عن أن المقاطعة للبضائع الدنماركية هي بمثابة مقاطعة لمجمل البضائع الأوروبية وأنه إذا ما اتضح أن حكومات خليجية تقف رسميا وراء ذلك فإن الأمر يصبح بالغ الخطورة وقد يرفع لمنظمة التجارة العالمية. وقد يكون الاعتذار آخر ملجأ استقر عليه الرأي بعدما اتضح عقم التوضيحات الدبلوماسية لسفراء الدنمرك في دول الخليج وإعلاناتهم مدفوعة الأجر على صفحات كاملة من جرائدها لا سيما وأن الرأي العام الذي تحرك بقوة في هذه الدول لا يمكن أن يهدأ من غضبته تصريحات من نوع تلك التي أطلقها الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في كوبنهاغن الذي أقنعته بسهولة كـ«مسلم» التفسيرات التي سمعها هناك.

ربما تكون هذه «التجربة الدنماركية»، الأكثر جدية بالتأكيد من تجربة عادل إمام مع شقرائه الحسناء في الفيلم الذي يحمل هذا الاسم، تجربة قادرة على أن تتكرر في قضايا أخرى، وهي كثيرة ، بعيدا من ناحية عن الهبات العاطفية اللحظية ومن ناحية أخرى عن القنوات الرسمية فقد بدا اليوم جليا أن صور البضائع الدنماركية، وقد ألقي بها خارج رفوف المجمعات التجارية، أبلغ ألف مرة من سعي السفراء العرب في الدنمارك للالتقاء برئيس وزرائها الذي رفض حتى مجرد استقبالهم.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364